وتأييد الاجراءات التي تتخذها المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى إعمالاً لحق الدفاع الشرعي... على ان يتمّ وقف هذه الاجراءات فور الانسحاب الكامل للقوات العراقية من الكويت وعودة السلطة الشرعية [الى] الكويت؛ ٦ ـ الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الاخرى بنقل قوات عربية لمساندة قواتها المسلّحة دفاعاً عن أراضيها وسلامتها الاقليمية ضد أي عدوان خارجي؛ ٧ ـ تكليف القمة العربية الطارئة أمين عام الجامعة العربية بمتابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير عنه خلال ١٥ يوماً الى مجلس الجامعة، لاتخاذ ما يراه في هذا الشأن» (**الاهرام**، ١١/٨/١٩٩٠). وقد صوّت الى جانب القرار كل من السعودية وقطر والكويت وعُمان والبحرين ومصر وسوريا والمغرب والامارات العربية المتحدة والصومال ولبنان وجيبوتي، أي ما مجموعه ١٢ دولة عربية. وصوّت ضده، أو امتنع عن التصويت، كل من الاردن وليبيا واليمن والسودان وموريتانيا والجزائر وفلسطين والعراق؛ كما تغيّبت تونس عن اجتماع القمّة، أي بمعارضة تسع دول عربية» (**المصدر نفسه**). ويبدو ا ن القرار الأهم، وهو ارسال قوات عربية الى منطقة الخليج، والموافقة على طلب السعودية باستحضار قوات أجنبية قد اتخذ في الكواليس، وليس في جلسات القمة التي لم تكن سوى الجانب الشكلي لتغطية تلك القرارات. فقد قال الرئيس المصري، حسني مبارك، في الجلسة المغلقة قبل التصويت على القرارات: «بيني وبينكم القرار لا يودّي ولا يجيب، بل نريد ان نخلص ويس» (من محضر جلسة القمة، **اليوم السابع**، باريس، العدد ٣٢٨، ٢٠/٨/١٩٩٠، ص ١١). وقد نُقل عن الملك الاردني حسين قوله: «ان القمة العربية عُقدت لتسهيل التدخل الاجنبي». ولكن الرئيس المصري مبارك استهجن ذلك بالقول: «التدخل الاجنبي طُلب قبل القمة؛ ولماذا نتحدث عنه ولا نتحدث عن أسبابه» (من المؤتمر الصحافي للرئيس مبارك، **الاهرام**، ٢٩/٨/١٩٩٠، ص ٣)؛ وهو عنوان الاستقطاب الذي جعل حديث قمة بغداد، أواخر شهر أيار (مايو) ١٩٩٠، عن الامن العربي المشترك خبراً للتاريخ، ولمّا يمضِ عليه أقل من شهرين: فقد انقسمت الدول العربية الى معسكرين، معسكر مؤيد لتدخّل «حتى الشيطان»، حسب تعبير الرئيس المصري، مبارك، لحل الأزمة (**المصدر نفسه**)، ومعسكر يعارض وجود القوات الاجنبية في المنطقة، ورأى امكانية انهاء الازمة عبر الوساطات العربية بين العراق والكويت. ورأى أطراف المعسكر الاول، حسب مصادر دبلوماسية في القاهرة، «ان المسارعة الى وضع مقررات القمة موضع التنفيذ، وخلال أقل من ٢٤ ساعة، تشكّل منعطفاً في الاحداث... [اذ]، بعد اليوم، ستصطدم اي محاولة عدوان بمظلة عربية هي تعبير عن موقف الغالبية، وتشكل رداً على الادعاءات التي استندت اليها بغداد لزعزعة الاستقرار في عدد من دول المنطقة مستعيرة لغة سبق للمواطن العربي ان رفض التجاوب معها» (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٢/٨/١٩٩٠). فقد سارعت مصر وسوريا والمغرب الى ارسال قوات عسكرية الى السعودية. وفي تفسير وزير الاعلام المصري، صفوت الشريف، ان مصر التزاماً منها «بتطبيق قرارات قمة القاهرة، تشارك، مع قوات عربية أخرى، في الدفاع عن الارض المقدسة بالمملكة العربية السعودية، فيما لو تعرّضت لعدوان... [و] ان مهمة هذه القوات محدودة للغاية» (**الاهرام**، ١٦/٨/١٩٩٠)؛ في حين زعمت مصادر سورية، ان القوات «ستكون من الفاعلية بحيث تحقق الصدقية المطلوبة للقيام بالدور المناط بها... [ولن] تكون للقوة العربية أي علاقة بالقوات الاميركية الموجودة في المنطقة... [حيث] الهدف الرئيس للقوة العربية هو منع التدخل العسكري الاميركي في الأزمة العراقية ـ الكويتية، وليس مجرّد الدفاع عن السعودية، لأن السعودية تملك، بعد وصول القوات الاميركية، قوة كافية للدفاع عن نفسها. أمّا القوات العربية، فستترابط عند الحدود السعودية ـ الكويتية لتكون رادعاً أمام أي توسّع عراقي جنوباً، وأمام أي تحرّك اميركي تجاه الكويت... [و] سوريا ستبذل كل الجهد لمنع التدخل الاجنبي، لأن أي هجوم اميركي على العراق سيسبب دماراً شاملاً لهذا البلد العربي، وهو ما لا تقبله دمشق، اضافة الى انه لا يمكن حصر النتائج الخطرة لهذا الهجوم في العراق فحسب، بل انها ستؤثر على المنطقة العربية كلها» (**الحياة**، ١٣/٨/١٩٩٠). أمّا المغرب، فقد وصف الملك الحسن الثاني ارسال قوات الى السعودية «بأنها 'رمزية' تعبيراً عن 'التضامن، وعن رفض